

Distr.: General
20 December 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والستون

١٢-٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات تقرير الأمين العام

موجز

تُدرس في هذا التقرير التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات، في سياق التنفيذ التام والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي المنظور الجنساني (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). وتدرس في التقرير أيضاً أوجه عدم المساواة بين الجنسين التي تسود المناطق الريفية وتضر بأسباب معيشة النساء والفتيات الريفيات ورفاههنّ وقدرتهنّ على الصمود. ويجري تناول التحديات التي تواجه النساء والفتيات الريفيات والفرص المتاحة لهنّ من حيث إعمال حقوقهنّ في مستوى معيشي لائق، وحياة خالية من العنف والممارسات الضارة، وفي الأراضي والأصول المنتجة، والأمن الغذائي والتغذية، والتعليم، والصحة، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وتعرض في التقرير السياسات والإجراءات اللازمة لتأخذها لتحقيق المساواة بين الجنسين للنساء والفتيات الريفيات وتمكينهن وإعمال حقوقهنّ الإنسانية، ويُعرب فيه عن الحاجة إلى التزام أقوى بضمنان ألا تترك أي امرأة أو فتاة ريفية خلف الركب. وترد في الفرع الأخير من التقرير توصيات تقدم للجنة وضع المرأة لتنظر فيها.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/CN.6/2018/1

170118 160118 17-23001 (A)



أولاً - مقدمة

١ - سوف تنظر لجنة وضع المرأة، في دورتها الثانية والستين في عام ٢٠١٨، في الموضوع ذي الأولوية المعنون "التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات"، وفقاً لبرنامج عملها المتعدد السنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. ويبحث الموضوع في هذا التقرير من زاوية إعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات الريفيات في كل مكان، وهي حقوق لازمة لأسباب معيشتهم ورفاههم وقدرتهم على الصمود. وهذا الأمر ملح إلى حد بعيد نظراً إلى أن المؤشرات الجنسانية والإنمائية التي تتوافر بيانات عنها تبين كلاً تقريباً أن النساء الريفيات على الصعيد العالمي أسوأ حالاً من الرجال الريفيين والنساء في المناطق الحضرية^(١). وهذه الحقوق مكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله.

٢ - ويكتسي تمكين النساء والفتيات الريفيات وإعمال حقوقهن الإنسانية وتحقيق المساواة بين الجنسين لهن أهمية بالغة لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وخطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها. ومن الواضح أن الهدف المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات (الهدف ٥) في المناطق الريفية في جميع أنحاء العالم مرتبط بجميع الأهداف والغايات الأخرى، بما في ذلك القضاء على الفقر بجميع أشكاله (الهدف ١)، والقضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة (الهدف ٢)، وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف ٨)، واتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ (الهدف ١٣). وتشمل هذه الأهداف والغايات عدداً من الحقوق اللازمة لتمكين النساء والفتيات الريفيات من كسب عيشهن وتحقيق رفاههم وقدرتهم على الصمود، في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. وتتضمن تلك الحقوق الحق في الأراضي وضمان حيازة الأراضي؛ وفي الحصول على ما يكفي كماً ونوعاً من الغذاء والتغذية؛ وفي عيش حياة خالية من جميع أشكال العنف والتمييز والممارسات الضارة؛ وفي التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ وفي الحصول دون عناء على التعليم الجيد بتكلفة ميسورة في جميع مراحل الحياة.

٣ - وفي عام ٢٠١٥، جددت عملية استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مضي ٢٠ عاماً على اعتمادها الاهتمام بالحاجة الملحة إلى القضاء على الفقر وتحسين أسباب معيشة النساء والفتيات الريفيات ورفاههم وقدرتهم على الصمود. وأبرزت هذه العملية ضرورة إعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات الريفيات عن طريق القضاء على أوجه عدم المساواة الجغرافية والجنسانية في الوصول إلى البنى التحتية والحصول على الخدمات الأساسية، والموارد الإنتاجية، وضمان حيازة الأراضي، والأمن الغذائي والتغذية، وضمان الحصول على دخل، والحماية الاجتماعية (انظر E/CN.6/2015/3). وقد تناولت اللجنة أيضاً تلك المسائل في دورتيها الستين والحادية والستين (انظر E/2016/27 و E/2017/27).

(١) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), *State of Food and Agriculture: Climate*

.Change, Agriculture and Food Security (Rome, 2016), p. 49

٤ - ويسهم التقدم الذي أُحرز في وضع عدد من الصكوك الأخرى ذات الصلة في الآونة الأخيرة، بما في ذلك اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1)، والخطة الحضرية الجديدة (قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١)، وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (قرار الجمعية العامة ١/٧١) في تحسين حالة النساء والفتيات الريفيات.

٥ - ودعت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في توصيتها العامة رقم ٣٤ (٢٠١٦) بشأن حقوق المرأة الريفية (CEDAW/C/GC/34)، الدول إلى دعم تلك الحقوق. وأكدت اللجنة على أن المرأة الريفية تواجه عوائق هيكلية تحول دون تمتعها الكامل بحقوقها الإنسانية، وهي حقوق يجري تجاهلها أو تناوّلها على نحو غير كامل في القوانين والسياسات والميزانيات والاستثمارات والمبادرات على جميع المستويات في جميع البلدان. وأشارت إلى أن المرأة الريفية تُستبعد عادة من مراكز القيادة وصنع القرار وتتأثر بشكل جائر بالفقر وانعدام المساواة في الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية والبنى التحتية والخدمات والعمل اللائق والحماية الاجتماعية. وأشارت أيضاً إلى أنه لا يُعترف إلا جزئياً بإسهام العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر الذي تقوم به النساء والفتيات الريفيات في الناتج المحلي الإجمالي والتنمية المستدامة. وبسبب المعايير الجنسانية التمييزية السائدة، تكون النساء والفتيات الريفيات عموماً أقل تعليماً من الرجال والفتيات، إذ تقل الفرص المتاحة لهن للحصول على المعلومات والمهارات والتدريب والوصول إلى أسواق العمل، وذلك في الوقت الذي يواجهن فيه مخاطر أكبر تتعلق بالعنف، وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، والممارسات الضارة. وتتفاقم تلك الظروف بسبب الإمكانية المحدودة للجوء النساء والفتيات الريفيات إلى القضاء وغياب سبل الانتصاف القانونية والقضائية والمؤسسية الفعالة، ولا سيما في الحالات التي تتضارب فيها القوانين التشريعية والعرفية والسلطات والاختصاصات.

٦ - وتواجه النساء والفتيات الريفيات أوجهاً وأشكالاً متعددة ومتداخلة من عدم المساواة والتمييز كشابات وفتيات، ومسنات، ومعيالات للأسر، ونساء من الشعوب الأصلية، ومصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذوات إعاقة، ومهاجرات، ولاجئات، ومشردات داخلياً، وقد يتعرضن بوجه خاص للعنف والاستبعاد. وتختلف ظروفهن أيضاً حسب مكان إقامتهن، ودخلهن، وانتمائهن العرقي/الإثني، وثقافتهن، وميولهن الجنسية، وهويتهن الجنسية. ويؤثر ذلك التعقيد على سلطتهن في اتخاذ القرارات وقدرتهن على التعبير عن آرائهن وعلى التصرف، كما يعزز أو يقيد إمكانية حصولهن على الأراضي والموارد الإنتاجية، والأمن الغذائي والتغذية، والتعليم، والخدمات الصحية. وللغئات المختلفة من النساء والفتيات الريفيات احتياجات وألويات خاصة بهما، مما يستدعي وضع استجابات سياساتية ومؤسسية مصممة خصيصاً لكل فئة.

٧ - ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات الريفيات تجديد الالتزامات، وزيادة الاستثمارات، وحشد تمويل أكبر بكثير من جميع المصادر، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والحكومات الوطنية. وينبغي أن تضبط سياسات الاقتصاد الكلي الفعالة تأثير القواعد الدولية للاستثمار والتجارة التي تضر بالإنتاج الزراعي للنساء والفتيات من صاحبات الحيازات الصغيرة وأمنهن الغذائي وتغذيتهن. وينبغي أيضاً أن تؤدي الإصلاحات القانونية وإصلاحات السياسات العامة إلى تعزيز حقوق النساء والفتيات الريفيات في الأراضي وضمان حيازتهن للأراضي وقدرتهن على الوصول إلى الموارد الإنتاجية والأسواق على نحو منصف، وأن تشجع التفاعل بين المناطق الحضرية والريفية والوصول

بينها. وستؤدي السياسات المالية التي تيسر الاستثمار في البنية التحتية الأساسية (الطاقة المستدامة، والنقل المستدام، ومرافق المياه والصرف الصحي المدارة بصورة مأمونة) والخدمات (الرعاية والتعليم والصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، ومنع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له) وتوفير الحماية الاجتماعية للجميع، إلى تحسين أسباب المعيشة والرفاه والقدرة على الصمود، وستفضي في نفس الوقت إلى التقليل من أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر وإعادة توزيعها. وينبغي أن تدعم سياسات سوق العمل المحددة الأهداف إيجاد وظائف لائقة تدر أجراً معيشياً أدنى وعمالة المرأة الريفية في القطاع الزراعي وغيره من القطاعات. ويمكن للابتكارات التكنولوجية أن تيسر إتقان النساء والفتيات الريفيات للمعارف الرقمية وإلمامهن بالأمور المالية، وتنمية مهارتهن، وأن تدعم دخولهن إلى سوق العمل وأسباب معيشتهم. وتسهم هذه التدابير، متضافرةً، في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات.

٨ - ويبين هذا التقرير النتائج التي خلص إليها اجتماع فريق الخبراء بشأن موضوع "التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات"، الذي عقده هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في روما. ويسترشد التقرير بقرار الجمعية العامة ١٤٨/٧٢ وتقرير الأمين العام عن تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية (A/72/207) وبيانات حديثة مستمدة من كيانات الأمم المتحدة ومصادر أخرى.

ثانياً - إعمال الحق في التمتع بمستوى معيشي لائق

٩ - بعد مرور عقد من الزمن على بداية الأزمة المالية وأزميتي الغذاء والمناخ، لا تزال المناطق الريفية تعاني من بطء النمو الاقتصادي أو ركوده، وعدم استقرار أسعار الأغذية والطلب عليها، والظواهر الجوية البالغة الشدة، وتفاقم النزاعات السياسية والنزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية. وفي عام ٢٠١٦، كان أقل من نصف سكان العالم (٤٦ في المائة) من الريفيين، بسبب ديناميات التحضر والهجرة في سياق تغير المناخ والتدهور البيئي (إزالة الغابات والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي الزراعي) والممارسات الزراعية وممارسات استخدام الأراضي غير المستدامة^(٢). وتطرح عولمة سلاسل الأغذية الزراعية والاستثمار المحلي والأجنبي الواسع النطاق في الأراضي وأنواع الوقود الحيوي أخطاراً جديدة تهدد النساء والرجال في المناطق الريفية وتتطلب استجابات جديدة^(٣).

١٠ - ونظراً لأوجه عدم المساواة بين الجنسين وبين المناطق الجغرافية، تتضرر النساء والفتيات الريفيات بصورة جائرة من الفقر والاستبعاد وآثار التغير البيئي والمناخي. وغالبية البليون شخص الذين لا يزالون يعيشون في ظروف غير مقبولة من الفقر وانعدام الأمن الغذائي تتركز في المناطق الريفية، ومعظم هؤلاء الأشخاص من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين في القطاع الزراعي والقطاع غير النظامي الذين لا تتوفر لهم سوى حماية اجتماعية ضئيلة، هذا إن توفرت. وتشكل العقبات المستمرة التي تحول دون

(٢) تقديرات البنك الدولي لعام ٢٠١٦. متاحة على <http://data.worldbank.org/indicator/SP.RUR.TOTL.ZS>

(٣) International Fund for Agricultural Development (IFAD), *Rural Development Report 2016: Fostering Inclusive Rural Transformation* (Rome, 2016)

الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا والتمويل والأسواق - لا سيما في ظل تغير المناخ وما يصاحبه من موجات الجفاف والفيضانات وتدهور الأراضي وندرة المياه - مخاطر تهدد الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي. وينطبق ذلك بوجه خاص على المزارعات اللواتي قد يملكن نفس القدرة على الإنتاج ومباشرة الأعمال الحرة كنظرائهن من الذكور، ولكنهن أقل قدرة على الوصول إلى الأراضي، والائتمان، والمدخلات الزراعية، والمعلومات المتعلقة بالمناخ والطقس، والأسواق وسلاسل الأغذية الزراعية ذات القيمة العالية، مما يضر بإنتاجيتهن ودخولهن^(٤). وثمة حاجة إلى سياسات واستثمارات لسد هذه الفجوات بين الجنسين في الزراعة والاقتصاد الريفي من أجل القضاء على الفقر والجوع ومكافحة تغير المناخ (الأهداف ١ و ٢ و ١٣).

١١ - ولا تزال عمالة المرأة في الزراعة كبيرة، على الرغم من انخفاضها بصورة كبيرة خلال العقدين الماضيين مع تحول المرأة إلى العمل في قطاعي التصنيع والخدمات. وعلى الصعيد العالمي، يعمل ثلث النساء الموظفات تقريباً في الزراعة، بما في ذلك الحراثة وصيد الأسماك، ولكن هذا الرقم قد لا يتضمن العمالات لحسابهن الخاص والمشتغلات في الأسرة من دون أجر. غير أن الاختلافات صارخة بين البلدان والمناطق. فحصة العمالات الموظفات في الزراعة لا تبلغ سوى ٩,٥ في المائة في بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط و ٢,٦ في المائة في البلدان المرتفعة الدخل، في حين أن قطاع الزراعة لا يزال أهم مصدر لعمالة المرأة في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، انخفضت نسبة النساء الموظفات في الزراعة إلى نحو ١٠ في المائة، ولكن في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا تزال نسبة الموظفات في الزراعة من بين جميع النساء العاملات أكبر من ٦٠ في المائة، وتتركز هذه النسبة في أنشطة غير رسمية منخفضة الأجر يستغرق القيام بها وقتاً طويلاً وتحتاج إلى عمالة كثيفة ولا توفر لهنّ إلا القليل من الحماية الاجتماعية وضمان الحصول على دخل^(٥).

١٢ - وتوجد غالبية الوظائف التي تشغلها النساء في الريف في الاقتصاد غير النظامي، سواء في قطاع المزارع وسلاسل الأغذية الزراعية العالمية أو في قطاع العمل غير الزراعي ذي الأهمية المتزايدة. وتشمل العمالات الريفيات أيضاً من يهاجرن ضمن الحدود الوطنية وعبرها، والعمالات المتجر بهن، والعمالات بالسخرة والمستقرّات على أساس الدين. وتنتشر عمالة الأطفال في المناطق الريفية وتشكل الفتيات جزءاً كبيراً من القوة العاملة الزراعية. وبصورة عامة، يتعرض حق النساء والفتيات الريفيات في مستوى معيشي لائق للخطر من جراء توفر الوظائف المنخفضة الأجر والمنخفضة الجودة بشكل كبير، وإضفاء الطابع غير النظامي على الوظائف على نطاق واسع، وسوء ظروف العمل، وقلة فرص الحصول على الحماية الاجتماعية والافتقار إلى القدرة على التعبير عن أنفسهن والتصرف بصورة جماعية كعمالات منظمات. وكثيراً ما لا تشملهنّ معايير العمل الدولية أو الوطنية، سواء في القانون أو الممارسة^(٦). ويؤدي التمييز بين الجنسين والفصل المهني إلى إدامة الفجوة في الأجور بين الجنسين، ويجول دون ترقّي العمالات الريفيات إلى مناصب أعلى. ويمكن أن تصل الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء الذين يؤدون العمل نفسه إلى ٤٠ في

(٤) المرجع نفسه.

(٥) International Labour Organization (ILO), *Women at Work: Trends 2016* (Geneva, 2016) وقاعدة بيانات منظمة العمل الدولية لإحصاءات العمالة، ٢٠١٧.

(٦) ILO, "Decent work on plantations" (Geneva, 2017); ILO, *Freedom of Association for Women Rural Workers* (Geneva, 2012).

المائة^(٧). وتماشياً مع الهدف ٨، ينبغي أن يكون تحسين نوعية وكمية الوظائف اللائقة التي توفر الحماية الاجتماعية وحرية تكوين الجمعيات أولويةً من أولويات السياسة العامة إذا ما أريد القضاء على الفقر وتمكين النساء والفتيات الريفيات من الحصول على مستوى معيشي لائق يتمتعن فيه بالسلطة والكرامة.

١٣ - وبينما قد يتزايد الاعتراف بمساهمات النساء والفتيات الريفيات في الاقتصادات والمجتمعات الريفية في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة، لا تزال حقوقهن وأولوياتهن غير محققة بالقدر الكافي. فالمرأة الريفية ممثلةً تمثيلاً ناقصاً في المؤسسات وآليات الحوكمة المحلية والوطنية وعادة ما تكون قدرتها على التعبير عن رأيها وعلى التصرف وسلطتها في صنع القرار أقل في الأسر المعيشية والمجتمع بصورة أعم. فعلى سبيل المثال، كان احتمال أن تقرر المرأة الريفية كيفية إنفاق دخلها أقل مما هو لدى المرأة الحضرية في معظم البلدان الثمانية والستين التي تتوفر عنها بيانات^(٨). وتواصل المرأة والفتاة الريفية أداء أدوار إنتاجية وإنجابية متعددة في الأسر والمجتمعات المحلية. ولا يزال الكثير من عملهن غير مدفوع الأجر وغير معترف به، بما في ذلك حصصهن الجائرة من أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر، التي تعتمد عليها أسرهن المعيشية واقتصاداتهن الوطنية^(٩).

١٤ - ويشير تحليل للدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت إلى أن المرأة الريفية عادة ما تقضي وقتاً أطول في العمل غير مدفوع الأجر مقارنة بالرجل الريفي، وبالمرأة الحضرية والرجل الحضري، مما يعكس أوجه عدم المساواة بين الجنسين والافتقار إلى الاستثمارات العامة في المناطق الريفية الفقيرة. ويشمل العمل غير مدفوع الأجر أعمال الرعاية (من قبيل رعاية الأطفال والمسنين والمرضى)، والأعمال المنزلية (من قبيل أعمال الطهي والتنظيف وغسل الملابس)، والأعمال الزراعية (على سبيل المثال، في زراعة الكفاف أو في المزارع الأسرية)، ومهام من قبيل جلب المياه والوقود^(١٠). وتشير الأدلة الناشئة إلى أن الفتيات يقضين وقتاً أطول في أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر، ووقتاً أقل في العمل المدفوع الأجر مقارنة بالفتيان في المناطق الريفية^(١١). وثمة حاجة إلى سياسات واستثمارات عامة لتسجيل مساهمات المرأة والفتاة الريفية غير مدفوعة الأجر في الاقتصادات الوطنية، وتعزيز المساواة بين الجنسين عن طريق الاعتراف بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها. وتماشياً مع الغاية ٥-٤، يعني هذا الاستثمار في البنى التحتية والخدمات (النقل المستدام والطاقة المستدامة ومرافق المياه والصرف الصحي المدارة بصورة مأمونة ورعاية الأطفال ورعاية المسنين والرعاية الصحية)، ووضع سياسات تدعم تغيير المعايير والممارسات الجنسانية التمييزية في الأسرة والمجتمع.

FAO, IFAD and ILO, *Gender Dimensions of Agricultural and Rural Employment: Differentiated Pathways out of Poverty — Status, Trends and Gaps* (Rome, 2010)

(٨) تحليل هيئة الأمم المتحدة للمرأة للبيانات المستمدة من برنامج الاستقصاءات الديمغرافية والصحية "STATcompiler" والبيانات متاحة على الموقع: <http://www.statcompiler.com/en> (اطلع عليه في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧).

IFAD, *Rural Development Report 2016: Fostering Inclusive Rural Transformation*. (٩)

Jacques Charmes, "Time use across the world: findings of a world compilation of time use surveys", United Nations Development Programme (UNDP) Human Development Report Office Background Paper (UNDP, 2015); Debbie Budlender, ed. *Time Use Studies and Unpaid Care Work* (New York, Routledge, 2010)

Leyla Karimli and others, "Factors and norms influencing unpaid care work: household survey evidence from five rural communities in Colombia, Ethiopia, the Philippines, Uganda and Zimbabwe" (Oxfam, 2017)

١٥ - ويتسم تحسين الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات المالية، بما في ذلك الائتمان والقروض وخطط الادخار بالأهمية البالغة للنساء الريفيات ذوات الدخل المنخفض العاملات لحسابهن الخاص، ولصغار المزارعين. ويمكن توفير الحوافز لتيسير وصول المرأة الريفية إلى الأسواق من خلال المشتريات العامة والتعاقد معها لإمداد برامج الوجبات المدرسية بالطعام وتقديم الخدمات الأخرى. ويمكن تعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة الريفية من خلال خدمات التمويل البالغ الصغر والخدمات المالية المنظمة والجيدة التصميم المقدمة من القطاع غير الربحي، وكذلك المنتجات وآليات التنفيذ المالية المراعية للاعتبارات الجنسانية التي يوفرها بعض المؤسسات المالية والمصارف الريفية. ويتوقف نجاحها إلى حد كبير على إدماج مختلف أنواع الدعم والخدمات فيها، بما في ذلك التدريب وتنمية المهارات، والتوجيه والتضامن، والمشاركة مع المجتمع المحلي الأوسع نطاقاً، مما يعزز حقوق المرأة الريفية وتمكينها وقدرتها على تشكيل السياسات والممارسات ذوات الصلة^(١٢).

١٦ - ويمكن أن توفر زيادة القدرة على الاتصال الإلكتروني وتكنولوجيا الهواتف المحمولة للمزارعات معلومات عن الطقس والمناخ وأسعار المحاصيل والظروف السائدة في السوق. ويعزى الفضل إليها، إلى جانب العمليات المصرفية عبر الهاتف المحمولة، في تعزيز نمو مشاريع النساء الريفيات في العديد من البلدان. وبالمثل، في قطاع الطاقة المستدامة، يتيح الانخفاض السريع لتكاليف تكنولوجيات الطاقة المتجددة لأعداد متزايدة من النساء الريفيات كسب دخل عن طريق بيع الإضاءة الشمسية ومواقد الطهي المحسنة وغير ذلك من المعدات التي تعمل بالطاقة النظيفة في المناطق النائية الواقعة خارج نطاق شبكة الكهرباء. ويعود اقتناء المرأة الريفية لهذه الأجهزة بفوائد متعددة، تتراوح من تمكين الأطفال وغيرهم من الدراسة والقراءة ليلاً إلى الحد من تلوث الهواء الداخلي وما يرتبط به من آثار صحية ضارة عن طريق الطهي باستخدام موقد الطهي وأنواع الوقود النظيفة.

١٧ - وإلى جانب هذه الأنشطة الصغيرة الحجم، يمكن أن تكون حلول الطاقة المستدامة اللامركزية هامة جداً في دعم سبل عيش النساء والفتيات الريفيات ورفاهتهن وقدرتهن على التأقلم مع آثار تغير المناخ. وبدأت مؤسسات وتعاونيات النساء الريفيات تشارك في إنشاء وإدارة الشبكات المصغرة اللامركزية التي تعمل بالطاقة الشمسية، أو بأنواع أخرى من الطاقة المتجددة، والتي توفر الكهرباء لكل من الاستخدامات المنزلية والإنتاجية في المناطق الريفية غير المخدّمة بشبكات الكهرباء الوطنية. وتوفر المضخات التي تعمل بالطاقة الشمسية المياه لأغراض الري ويمكنها أن تكفل غلات المحاصيل والأمن الغذائي للمزارعات في مختلف البيئات الجغرافية والظروف المناخية. وتعد المجففات الشمسية وطواحين الحبوب التي تعمل بالطاقة المولدة في المشاريع الصغيرة لتوليد الكهرباء بواسطة المياه الجارية والمطاحن التي تعمل بالطاقة الشمسية ونظم التبريد الشمسية من التكنولوجيات المهمة لتجهيز الأغذية الزراعية وتخزينها وإضافة قيمة إلى المنتجات. وهي تساعد في خفض هدر الأغذية وتحسين الأمن الغذائي، وتحد في الوقت نفسه من عمل المرأة والوقت الذي تقضيه، على سبيل المثال، في التجهيز اليدوي وجلب المياه. ومن أجل تحقيق هذه الفوائد، يلزم دعم مؤسسات وتعاونيات المزارعات والنساء الريفيات بعدد من الطرق، بما في ذلك من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة وتوفير الائتمان والتمويل، وما يلزم من معلومات وتدريب لاقتناء تكنولوجيات الطاقة المستدامة وإدارتها واستخدامها.

ILO, Women at Work: Trends 2016; UN-Women, *Progress of the World's Women 2015–2016*: (١٢)
Transforming Economies, Realizing Rights (New York, 2015)

١٨ - ويمكن أن يؤدي توفير الحماية الاجتماعية لجميع النساء والفتيات الريفيات إلى مساعدتهن على بلوغ مستوى معيشي ملائم. ويكفل حد أدنى للحماية الاجتماعية يشمل الجميع، باعتباره حقاً من حقوق الإنسان، ضمان أمن الدخل الأساسي وسبل الحصول على الخدمات، ولا سيما الرعاية الصحية. وتكتسي برامج الأشغال العامة وخطط العمالة الريفية المضمونة والتحويلات النقدية المشروطة أهمية في حالات الأزمات الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية أو البطالة المزمنة. وقد وضعت هذه الآليات باعتبارها تدابير مؤقتة، غير أنها يمكن أن تتحول إلى مصادر دخل أطول أمداً. ويمكن لخطط العمالة الريفية المضمونة، التي توضع بما يضمن المساواة بين الجنسين في الأجور وتراعي المسؤولية المزدوجة التي تتحملها المرأة في الأعمال المتعلقة بالإنتاج والأعمال الإنتاجية، أن تعود على النساء الريفيات بفوائد أكبر من دخولهن كعاملات زراعات، وبخاصة إذا ما وفرت للنساء رعاية الأطفال في الموقع، وساعات العمل المخفضة، والمهام التي تتطلب مجهوداً بدنياً أقل. وتعود التحويلات النقدية المشروطة، التي تستند إلى الامتثال للمتطلبات الدنيا، بما في ذلك فيما يتعلق بمواظبة الأطفال على الدراسة وانتظام زيارات الرعاية الصحية وتحسين تغذية الأسرة، بفوائد أكثر استدامة إذا ما وفّرت خدمات الدعم والتدريب للنساء الريفيات وإذا ما أودعت المدفوعات مباشرة في حساباتهن المصرفية^(١٣).

١٩ - وتكتسي منظمات المجتمع المدني والمؤسسات والتعاونيات الخاصة بالمرأة الريفية أهمية حاسمة في جمع النساء الريفيات معا وتوحيدهن، ودعم قدرتهن على التعبير عن آرائهن وعلى ممارسة السلطة والنشاط في المجالين السياسي والاقتصادي، والمطالبة بحقوقهن، وإفساح المجال لهن للتأثير في القرارات والمؤسسات التي تؤثر في حياتهن وسبل عيشهن. ويمكن للنساء الريفيات في تعاونيات المنتجين حشد عملهن ومواردهن وأصولهن ومعرفتهن، مما يزيد قدرتهن التفاوضية على تحسين إمكانية وصولهن إلى التمويل والتكنولوجيا والأسواق واستخدامها، بسبل منها شبكات التجارة العادلة. ويمكن أن تشارك تعاونيات المرأة الريفية على نحو أكثر فعالية في الأسواق المحلية وسلاسل الإمداد والمشتريات الحكومية، مع إمكانية زيادة دخول العضوات فيها مقارنة بالنساء غير المنظمات بصورة مماثلة^(١٤). ويمكن أن توفر مؤسسات وتعاونيات المرأة الريفية أيضاً الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية للتعويض عن غياب التغطية بالحماية الاجتماعية في المناطق الريفية^(١٥).

ثالثاً - ضمان حقوق المرأة الريفية في الأراضي وضمان حيازة الأراضي

٢٠ - تنسم الحقوق في الأراضي والموارد الطبيعية بأنها أساسية بالنسبة للمرأة والرجل الريفيين، وربما كانت الأرض أهم أصل تملكه الأسر المعيشية. ولكن فرص وصول المزارعات إلى الأراضي وغيرها من الأصول الإنتاجية والسيطرة عليها وامتلاكها أقل بكثير من فرص نظرائهن من الرجال. ويعتري القصور حقوق المرأة الريفية في الأراضي بسبب عدم كفاية الأطر القانونية والسياساتية وعدم فعالية

(١٣) UN-Women, *Progress of the World's Women 2015-2016*

(١٤) High-Level Panel on Women's Economic Empowerment, "Leave no one behind: a call to action for gender equality and women's economic empowerment" (2016).

(١٥) ILO, *Women at Work: Trends 2016*; ILO, *Providing Care through Cooperatives: Survey and Interview Findings* (Geneva, 2016).

التنفيذ على الصعيدين الوطني والمحلي والمعايير والممارسات الجنسانية التمييزية، وهي مسائل ترمي الغايتان ١-٥ و ٥-٥ إلى جبرها.

٢١ - ولم توفر التعدادات الزراعية واستقصاءات الأسر المعيشية سوى بيانات ناقصة مصنفة حسب نوع الجنس وإحصاءات جنسانية عن ملكية المرأة للأراضي والحيازات الزراعية واستخدامها والسيطرة عليها. وتشير قاعدة بيانات الجنسين والحقوق في الأراضي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، استنادا إلى بيانات التعداد الزراعي، إلى أن أقل من ٢٠ في المائة من ملاك الأراضي حول العالم هم من النساء، على الرغم من التباينات الإقليمية الواسعة النطاق. واستنادا إلى البيانات المتعلقة بـ ١٦١ بلدا، لا تتساوى المرأة والرجل في الحقوق المتعلقة بامتلاك الأراضي واستخدامها والسيطرة عليها إلا في ٣٧ في المائة من تلك البلدان. وفي ٥٩ في المائة من تلك البلدان، كثيرا ما تميز الممارسات العرفية والدينية ضد المرأة، وتقوض التنفيذ الكامل للقوانين الوطنية على الرغم من أن القانون يكفل للمرأة والرجل نفس الحقوق. ولا تتمتع المرأة صراحة في نسبة الـ ٤ في المائة المتبقية من تلك البلدان بأي حق قانوني في امتلاك الأرض أو استخدامها أو السيطرة عليها^(١٦).

٢٢ - وتشمل حقوق المرأة الريفية في الأراضي ملكية الأراضي ومواردها والسيطرة عليها وإمكانية الوصول إليها واستخدامها في مختلف نظم حياة الأراضي، بما في ذلك الحياة المجتمعية والعرفية والجماعية والمشاركة والفردية. ولا يقتصر الأمر على أن للمرأة حقوقا في الأرض أقل مما للرجل، بل أن تلك الحقوق تقتصر في كثير من الأحيان على ما يسمى بالحقوق الثانوية في الأرض، بمعنى أنها تملك الحقوق من خلال أفراد أسرتها الذكور وتكون عرضة لأن تفقد تلك الحقوق في حالة الطلاق أو التزمل أو هجرة قريبها الذكر. ويقيّد القانون العرفي حقوق معظم النساء في الأراضي حتى عندما يُعترف بها في القانون التشريعي أو في إطار الإصلاحات القانونية. والنساء عرضة للتجريد من الحقوق بسبب افتقارهن إلى الحقوق في الميراث؛ فعند وفاة زوج ذكر، كثيرا ما تتغلب حقوق أقبائه الذكور على حقوق أرملته. ونادرا ما يكون للنساء حقوق كاملة ومباشرة في الأراضي، بل يجب أن يتفاوضن عليها بوصفهن أصحاب مطالبات ثانوية من خلال أحد الأقرباء الذكور^(١٧).

٢٣ - وفي العديد من البلدان، كثيرا ما تكون الأراضي الريفية غير موثقة، مما يجعلها عرضة بدرجة عالية لعمليات الاستيلاء عليها مصادرتها، ويجعل المجتمعات المحلية عرضة لنزع الملكية والتشريد دون تعويض أو بتعويض قليل. ويعني غياب الفعالية والشفافية في إدارة الأراضي أن الحقوق العرفية والمجتمعية والفردية في الأراضي غير مسجلة وغير معترف بها وغير محمية في مواجهة عمليات حيازة الأراضي الواسعة النطاق المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، مما يهدد بتقويض سبل العيش الزراعية والأمن الغذائي على الصعيد المحلي. وتتضرر المزارعات، على وجه الخصوص، أكثر من غيرهن من عمليات الاستيلاء على الأراضي ونزع ملكيتها على نطاق واسع بسبب عدم المساواة في إمكانية وصولهن

(١٦) قاعدة بيانات الجنسين والحقوق في الأراضي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. متاحة على <http://www.fao.org/gender-landrights-database/ar/> و Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Social Institutions and Gender Index. متاح على www.genderindex.org.

(١٧) Carmen Diana Deere and others, "Women's land ownership and participation in agricultural decision-making: evidence from Ecuador, Ghana and Karnataka, India", Research Brief Series, No. 2 (Bangalore, Indian Institute of Management, 2013); FAO, "Gender and land rights," Economic and Social Perspectives, policy brief No. 8 (Rome, 2010)

إلى الأراضي والأصول الإنتاجية والسيطرة عليها، وما يقترن بذلك من قدرة محدودة على الحركة وسلطة صنع القرار في الأسرة المعيشية والمجتمع (انظر A/69/156).

٢٤ - وتطرح الدول الأعضاء في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سبع غايات وستة مؤشرات بشأن حقوق الأراضي وضمان الحياة عبر أهداف التنمية المستدامة، سيجري قياس التقدم المحرز ورصده استناداً إليها من خلال بيانات مصنفة حسب نوع الجنس. وهناك ثلاثة مؤشرات ذات أهمية خاصة لحقوق النساء في ملكية الأراضي وضمان الحياة، وهي: المؤشر ١-٤-٢، بشأن الحقوق المضمونة في الأراضي؛ والمؤشر ٥-أ-١، بشأن الحقوق في الأراضي الزراعية؛ والمؤشر ٥-أ-٢، بشأن الأطر القانونية، بما في ذلك القانون العرفي، التي تكفل للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها.

٢٥ - ويمكن تعزيز أمن حياة الأراضي للمرأة الريفية من خلال الإصلاحات القانونية وبرامج نقل الأصول وآليات تملك الأراضي المراعية للاعتبارات الجنسانية. ويعد إصلاح قوانين الميراث والزواج التي تميز ضد النساء والفتيات أمراً أساسياً. وعادة ما تدعم النظم الزوجية القائمة على الملكية المشتركة، بخلاف النظم التي تفصل ممتلكات الزوجين، حقوق المرأة في الأرض، على غرار الحقوق المتساوية في الميراث للبنات والأولاد. وقد تؤدي برامج نقل الأصول التي تخصص أراضي للأسر المعيشية التي تعولها نساء أو تتخذ الترتيبات اللازمة لمنح سندات ملكية الأراضي بأسماء النساء أو سندات الملكية المشتركة باسمي الزوجين إلى زيادة ضمان حياة النساء للأراضي والسماح لهن بالحصول على القروض والموارد الإنتاجية الأخرى. وتعد حياة أو ملكية الأراضي الجماعية من قبل المنظمات النسائية أو تعاونيات المزارعات وسيلة أخرى لزيادة فرص إمكانية وصول المرأة إلى الأراضي وما يتعلق بها من إنتاج وملكيتها والسيطرة عليهما^(١٨).

٢٦ - ويصعب تخطيط الإصلاحات الزراعية وتنفيذها بسبب تعقيد وتداخل نظم حياة الأراضي وحوكمتها على الصعيدين المحلي والوطني. ويتعين دعم القوانين والسياسات والأنظمة والإجراءات الخاصة بالأراضي المراعية للاعتبارات الجنسانية بدعم قدرة النساء على التعبير عن آرائهن وعلى ممارسة السلطة والنشاط على جميع مستويات الحكم، بما في ذلك البرلمان والخدمات الإدارية ولجان الأراضي. ويمكن أن تشكل المبادئ التوجيهية الطوعية للحكومة المسؤولة لحياة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني أداة فعالة للنهوض بحقوق المرأة الريفية في الأراضي وضمان حياة الأراضي. ويمكن أن تساعد منظمات المرأة الريفية، جنباً إلى جنب مع دعاة المساواة بين الجنسين في الحكومة والمجتمع المدني، على زيادة إلمام المرأة بالقوانين ووعيها لاستحقاقاتها وإصلاح المعايير الاجتماعية التمييزية. وتحشد تلك المنظمات جهودها بفعالية لمتابعة الإصلاحات القانونية والسياساتية والمؤسسية والاجتماعية لصالح حقوق المرأة في الأراضي في البلدان على نطاق العالم، رغم أن الأدلة متباينة بشأن الأثر الجاري للنتائج التي تحققت^(١٩).

٢٧ - ويرتبط ضمان حقوق المرأة في الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى بتحسين رفاه الأسر المعيشية وبطائفة واسعة من المنافع للنساء والفتيات الريفيات. وتكتسب المرأة المزيد من سلطة صنع القرار

(١٨) Abena Oduro, "Control and ownership of assets: a means for increasing gender equality and empowerment of rural women". Background paper for the expert group meeting of the sixty-second session of the Commission on the Status of Women, (2017); UN-Women, *Progress of the World's Women 2015-2016*

(١٩) المرجع نفسه.

والاستقلال الاقتصادي في إطار عائلاتهم وأسرهن المعيشية ومجتمعهم المحلية. ويمكن أيضا أن يساعد التخلص من القوانين والممارسات التي تضر بالمرأة مقارنة بالرجل، في ما يتعلق بالحصول على الأراضي والممتلكات والموارد الإنتاجية الأخرى، على الحد من عنف العشير^(٢٠). وتؤدي الحياة الآمنة للأراضي إلى زيادة المكانة الاجتماعية والسياسية للمرأة، وتوفر سبيلا إلى العدالة الاقتصادية. ويمكن أن يعزز تأمين الحقوق في الأراضي وحياتها القدرة التفاوضية للمرأة داخل المنزل ويعزز مشاركتها في الحياة الاقتصادية والعامية عن طريق تقليص مخاطر التشريد والتجريد من الملكية وانعدام الأمن الغذائي والفقر.

رابعا - تعزيز الأمن الغذائي والتغذية للنساء والفتيات الريفيات

٢٨ - يمثل إعمال حق النساء والفتيات الريفيات في الغذاء والتغذية الكافيين نوعا وكما أمرا بالغ الأهمية. بيد أن النساء والفتيات الريفيات لا يزلن يعانين من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مع تزايد عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية المزمن على الصعيد العالمي، وهو ما يُعزى بدرجة كبيرة إلى النزاعات والأزمات الإنسانية والصدمات المتعلقة بالمناخ، مثل حالات الجفاف أو الفيضانات. ويتدهور الأمن الغذائي في البلدان المعتمدة على صادرات السلع الأساسية، حيث تفضي الانخفاضات الحادة في الإيرادات المتأتية من الصادرات والضرائب في السنوات الأخيرة إلى انخفاض الواردات والقدرة المالية على حماية الأسر المعيشية الفقيرة من ارتفاع أسعار الأغذية المحلية. وعلى الصعيد العالمي، يرتفع قليلا احتمال تعرض المرأة لانعدام الأمن الغذائي مقارنة بالرجل. وعلى الرغم من أن النسبة آخذة في الانخفاض، فإن ما يقرب من ربع الأطفال في جميع أنحاء العالم يعاني من التقزم، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر تعطل القدرة المعرفية، وضعف الأداء المدرسي والمهني، والموت من جراء الإصابات. ويعاني ثلث النساء في سن الإنجاب في جميع أنحاء العالم من فقر الدم، مما يهدد صحتهم وتغذية أطفالهن وصحتهم^(٢١).

٢٩ - وفي هذا السياق، يصبح التمكين التغذوي، الذي يركز على توفير التغذية الجيدة من أجل بقاء ورفاه النساء وأطفالهن، ذا أهمية رئيسية. ولا تؤدي المبادرات الرامية إلى تعزيز الإنتاج الزراعي وإنتاج الأغذية دائما إلى تحسين النتائج على الصعيد التغذوي. وعلى وجه الخصوص، فإن المبادرات الإنمائية الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة التي تركز حصرا على فرص إدراج الدخل وزيادة الإنتاجية الزراعية قد تؤدي عن غير قصد إلى زيادة عبء العمل الواقع على المرأة الريفية (سواء في المزارع أو خارجها، وسواء كان العمل مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر)، مما يقوض صحتها وتغذيتها. ويستتبع التمكين التغذوي تقييم العوامل والقيود والقواعد الهيكلية التي قد تحول دون أن تحقق المرأة الريفية

(٢٠) Lori L. Heise and Andreas Kotsadam, "Cross-national and multilevel correlates of partner violence: an analysis of data from population-based surveys," *The Lancet Global Health*, vol. 3, No. 6 (June 2015), pp. e332–e340. Available from [http://dx.doi.org/10.1016/S2214-109X\(15\)00013-3](http://dx.doi.org/10.1016/S2214-109X(15)00013-3).

(٢١) منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠١٧*: بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي (روما، ٢٠١٧).

النتائج التغذوية الملائمة، وتوفير استجابات سياساتية محددة الأهداف لتحسين أمنها الغذائي وصحتها^(٢٢).

٣٠ - وفي خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ٢، تناولت الدول الأعضاء العوائق الهيكلية التي تضع النساء والفتيات الريفيات في وضع غير مؤات من حيث تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. إلا أن تقييماً أُجري في الآونة الأخيرة للتقدم المحرز يشير إلى استبعاد احتمال القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠ إلا بزيادة تنسيق الجهود وزيادة الاستثمارات من أجل الاستجابة بفعالية للأزمات الغذائية في جميع أنحاء العالم. ويستتبع القيام بذلك التوسع في توفير العمل اللائق والحماية الاجتماعية في المناطق الريفية، وزيادة الإنتاجية الزراعية ودخول أصحاب الحيازات الصغيرة، ودعم الزراعة المستدامة ونظم إنتاج الأغذية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، وحفظ منافع التنوع البيولوجي الزراعي وتقاسمها على نحو عادل. وهو يستتبع أيضاً التفاوض على قواعد تجارية تحمي حيز السياسات المحلية المعني بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي، مع إعطاء الأولوية لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين (انظر A/72/303).

٣١ - وتشارك المزارعات الريفيات بشكل متزايد في الزراعة المستدامة، حيث يمارسن أساليب زراعية إيكولوجية متكاملة مع تغير المناخ لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. ولكي تؤدي تلك الجهود ثمارها، ينبغي الاعتراف بمن رسمياً بوصفهن منتجات مستقلة، وأن يشاركن في صنع القرار في تعاونيات المنتجين، ولجان إدارة الأراضي وإدارة الموارد المائية. ومن الأهمية بمكان أن تتمكن المرأة الريفية من تنظيم حوارات بشأن السياسات المحلية والوطنية والمشاركة فيها والتواصل مع صانعي القرار. ويتسم الاستثمار العام والخاص في منظمات النساء الريفيات المنتجات بأنه ضروري لإتاحة إنتاج وتسويق المحاصيل بأشكال متنوعة ومتكاملة مع تغير المناخ. ويتعين إنشاء آليات تمويل محلية ووطنية لتعزيز الأساليب الزراعية العضوية والإيكولوجية التي تتبعها النساء الريفيات. وتشمل تلك الأساليب ممارسات متوارثة عن الأجداد، وممارسات الشعوب الأصلية، وممارسات تكنولوجية حديثة تتأقلم مع تغير المناخ وتحمي النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي الزراعي وتعزز الأمن الغذائي والتغذية^(٢٣).

خامسا - التصدي للعنف والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات

٣٢ - يشكل العنف ضد النساء والفتيات انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان في جميع البلدان، وقد أبرز القضاء عليه في الغاية ٢ من الهدف ٥. ويحدث العنف في الأماكن الخاصة والعامة ويتخذ أشكالا عديدة. وعلى الصعيد العالمي، يتعرض أكثر من ثلث النساء للعنف الجسدي و/أو الجنسي من عشر، أو للعنف الجنسي من شخص غير العشير في فترة ما من حياتهن^(٢٤). وعلى الرغم من عدم توافر بيانات عن جميع البلدان، فمن بين البلدان الـ ٤٨ التي تتوفر لديها بيانات حديثة عن العنف الجسدي أو الجنسي المرتكب من جانب زوج/عشير في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، أظهر ٢٦ بلدا معدلات أعلى في

(٢٢) Sudha Narayanan and others, "Rural women's empowerment in nutrition: a proposal for diagnostics linking food, health and institutions". ورقة معلومات أساسية لاجتماع فريق الخبراء في الدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة (٢٠١٧).

(٢٣) Huairou Commission, "Rural women's empowerment in the sustainable development era", (2017).

(٢٤) *The World's Women 2015: Trends and Statistics* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.15.XVII.8)، الفصل ٦.

المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية^(٢٥). وفي أمريكا الشمالية، تشير المعلومات المتاحة إلى أن معدلات عنف العشير تكون عادة متماثلة في المناطق الريفية والحضرية والضواحي، ولكن معدلات بعض أنواع عنف العشير (العنف الجنسي والمزمن والشديد والقتل) قد تكون أعلى في المناطق الريفية^(٢٦).

٣٣ - ويصعب أيضا قياس محاولات القضاء على الممارسات الضارة في المناطق الريفية (الغاية ٥-٣) بسبب عدم اكتمال البيانات. وعلى الرغم من حدوث انخفاض عام في انتشار ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث على مدى العقود الثلاثة الماضية، فهي لا تزال تمارس في ٢٩ بلدا تتركز في أفريقيا والشرق الأوسط، وهي تؤثر في الفتيات والنساء في جميع أنحاء العالم بالنظر إلى تدفقات الهجرة. ويُقدّر أن ٢٠٠ مليون امرأة وفتاة، ٤٤ مليون منهن تحت سن ١٥ عاما، تعرضن لهذه الممارسة قبل سن الخامسة في معظم البلدان. وفي ٢٢ بلدا من البلدان الـ ٢٩، ربما يكون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أكثر شيوعا في المناطق الريفية، وفقا للبيانات المتعلقة بالفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاما. وبالنسبة إلى الفتيات دون سن الرابعة عشرة، حسبما أفادت أمهاتهن، قد تكون الممارسة أكثر شيوعا في المناطق الريفية أيضا مقارنة بالمناطق الحضرية في ١٥ بلدا من البلدان الـ ٢٠ التي تتوفر بيانات بشأنها. ويبدو أن ثمة دعما أكبر لاستمرار هذه الممارسة في المناطق الريفية، وإن كان ثمة تباين كبير بين البلدان فيما يتعلق بمدى دعم الممارسة^(٢٧).

٣٤ - ويتراجع حدوث زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري على الصعيد العالمي، ولكن أكثر من ٧٠٠ مليون امرأة و ١٥٠ مليون رجل على قيد الحياة اليوم تزوجوا وهم أطفال. وكل سنة، تتزوج نحو ١٥ مليون فتاة قبل بلوغ سن الثامنة عشرة، ينتمي كثير منهن إلى أفقر الأسر المعيشية في المناطق الريفية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. وفي أفريقيا، لم يتغير مستوى زواج الأطفال بين أشد الناس فقرا منذ عام ١٩٩٠، وتقع البلدان التي يحدث فيها أكبر عدد من زيجات الأطفال في جنوب آسيا. ويعادل احتمال الزواج في مرحلة الطفولة للفتيات الحاصلات على قدر ضئيل من التعليم ما يصل إلى ستة أمثال حدوثه لدى الفتيات الحاصلات على التعليم الثانوي. والفتيات اللواتي ينتمين إلى أفقر ٢٠ في المائة من السكان واللواتي يعشن في المناطق الريفية هن الأكثر عرضة للخطر. وفي جميع أنحاء العالم، يزيد احتمال زواج الفتيات في المناطق الريفية عن احتمال حدوثه لدى نظيراتهن في المناطق الحضرية، حيث يبلغ عدد زيجات الأطفال في المناطق الريفية ضعف عددها في المناطق الحضرية في بعض البلدان في غرب ووسط أفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي^(٢٨).

٣٥ - وزواج الأطفال والزواج المبكر لهما آثار واضحة على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات. وتشمل تلك الآثار الافتقار إلى المعلومات والرعاية الصحية الكافية وسلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالجنس الآمن وتنظيم الأسرة؛ والحمل المبكر والإنجاب قبل اكتمال نمو أجساد الفتيات، مع ارتفاع

(٢٥) تحليل هيئة الأمم المتحدة للمرأة للبيانات المستمدة من برنامج الاستقصاءات الديمغرافية والصحية "STATcompiler".

(٢٦) Katie M. Edwards, "Intimate partner violence and the rural-urban-suburban divide: myth or reality? A critical review of the literature", *Trauma, Violence, & Abuse*, vol. 16, No. 3 (2015), pp. 359-373

(٢٧) تقييم هيئة الأمم المتحدة للمرأة لبيانات اليونيسيف. متاح على <https://data.unicef.org/topic/child-protection/female-genital-mutilation-and-cutting/> (أطلع عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)، و UNICEF, "Female genital mutilation/cutting: a global concern" (2016).

(٢٨) UNICEF, *State of the World's Children 2016: A Fair Chance for Every Child* (New York, 2016)؛ UNICEF, "Ending child marriage: progress and prospects" (2014) و UNICEF, *State of the World's Children 2016: A Fair Chance for Every Child* (New York, 2016).

مخاطر وقوع المضاعفات التي تمثل السبب الرئيسي الثاني لوفاة الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما؛ وإمكانية الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية^(٢٩). ويؤدي زواج الأطفال والزواج المبكر أيضا إلى الإخلال بقدرة النساء والفتيات على التصرف وسلامتهن العقلية، ويزيد من احتمال تعرضهن للعنف العائلي، لا سيما في سياق الزواج القسري^(٣٠).

٣٦ - ويتعين نشر التوعية العامة واتخاذ المبادرات الدعوية على نطاق واسع في جميع المناطق الريفية بهدف تغيير الممارسات والمواقف فيما يتعلق بعنف العشير ضد المرأة، وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وينبغي توجيهها نحو النساء والفتيات وكذلك الرجال والفتيان. وتشمل التدابير الوقائية الأخرى الرامية إلى التصدي للعنف والممارسات الضارة ضد المرأة والفتاة زيادة فرص حصول الفتيات والشباب على التعليم، وتمكينهم من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات، وتمكين الآباء والمجتمعات المحلية لغرض التخلي عن الممارسات الضارة. ويمكن أن تكون الحوافز الاقتصادية، مثل التحويلات النقدية المشروطة، فعالة في الحد من زواج الأطفال وتشغيل الأطفال وفي زيادة انتظام الفتيات في المدارس. ومن الأهمية بمكان تعزيز وإنفاذ القوانين والسياسات الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة والممارسات الضارة، ويعادل ذلك في الأهمية سنّ وتنفيذ قوانين تحدد السن الأدنى للزواج عند ١٨ عاما للفتيات والفتيان على حد سواء. ويجب كفالة إمكانية حصول النساء والفتيات الريفيات اللواتي يتعرضن للعنف والممارسات الضارة على الخدمات الاجتماعية والصحية والقضائية الأساسية^(٣١). وتساعد التكنولوجيا النقلة في بعض الحالات في إنشاء مكاتب مساعدة عن بعد للنساء والفتيات الريفيات اللواتي يتعرضن للعنف، وفي تنبيه ضباط الشرطة والأخصائيين الصحيين الذين يمكنهم التحقيق وتقديم الدعم المعنوي والطبي. وبالمثل، تساعد خطوط الاتصال المباشر باستخدام الهواتف النقلة في دعم الفتيات اللواتي يتعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية، ويمكنها في كلتا الحالتين أن تدعم محاكمة مرتكبي الجرائم وإقامة العدل^(٣٢).

سادسا - ضمان الحصول على الرعاية الصحية وعلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الجنسية والإنجابية

٣٧ - من الضروري ضمان إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة (الهدف ٣، الغاية ٨)، وحصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية (الهدف ٥، الغاية ٦) من أجل إعمال حق النساء والفتيات الريفيات في الوصول إلى أعلى مستوى صحي يمكن بلوغه. ويمثل البُعد عن المرافق الصحية والأخصائيين الصحيين الأكفاء مصدر قلق بالغ

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) Sama-Resource Group for Women and Health, "Dataspak: early marriage and health" (2015).

(٣١) UNICEF, "Ending child marriage"؛ و UNICEF, *State of the World's Children 2016*؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وجهات أخرى، "حزمة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف" (٢٠١٥).

(٣٢) Broadband Commission for Sustainable Development, "Working Group on Education: digital skills for life and work" (Paris, UNESCO, 2017); Health and Education Advice and Resource Team, "Helpdesk report: increasing access to sexual and reproductive health and rights via new innovations and technologies in Africa" (2015).

للنساء والفتيات الريفيات. ويشكل عدم القدرة على الوصول إلى المرافق الصحية مسألة أكثر خطورة للنساء والفتيات في المناطق الريفية مقارنةً بالمناطق الحضرية، كما يتضح من البيانات المتاحة عن ٦٢ بلداً، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية. ففي أقل البلدان نمواً، يقل احتمال أن تنجب المرأة الريفية بمساعدة أخصائي صحي كفؤ عن احتمال حدوثه لدى المرأة الحضرية بنسبة ٣٨ في المائة. وترتبط الوفيات الناجمة عن مضاعفات الحمل أو الولادة، التي يمكن الوقاية من أكثرها، بعدم كفاية الخدمات الصحية المقدمة للنساء والفتيات، ولا سيما بالنسبة لأشد الفئات فقراً وسكان المناطق الريفية^(٣٣).

٣٨ - وتؤثر الوفيات والأمراض المرتبطة بنقص إمكانية الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي المأمونة والموثوقة تأثيراً جائراً في النساء والفتيات الفقيرات في المناطق الريفية. وعلى الرغم من أن ٦,٦ بلايين شخص تمكنوا من الحصول على مصدر محسن لمياه الشرب في عام ٢٠١٥، فإن توافر مياه الشرب المدارة بأمان لا يزال منخفضاً، حيث يقدر بنسبة ٦٨ في المائة في المناطق الحضرية و ٢٠ في المائة فقط في المناطق الريفية. وتوجد قلة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي المدارة بصورة مأمونة وممارسة التغطية في العراق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا أساساً. وتعاني أشد الفئات فقراً في المناطق الريفية أكثر من غيرها، ولا سيما النساء والفتيات اللواتي يتعرضن لنتائج الحمل الضارة، ووفيات الأمومة، والعنف، والإجهاد النفسي الاجتماعي. وتصعب كذلك إدارة النظافة الصحية أثناء الحيض في غياب المياه والصابون وخدمات الصرف الصحي، سواء في المنزل أو المدرسة أو العمل. ويستلزم تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة وحصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية على نحو كافٍ ومنصف ووضع نهاية للتغوط في العراق (الهدف ٦، الغايتان ١ و ٢) وضع سياسات وبرامج تعطي الأولوية للنساء والفتيات الريفيات وتعالج أوجه التفاوت الخطيرة على الصعيد الجغرافي والجنساني والصحي^(٣٤).

٣٩ - وهناك افتقار شديد لإمكانية الحصول على المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بوجه خاص بالنسبة للمرأة الريفية، ولا سيما الشباب والفتيات. وعلى الصعيد العالمي، يؤثر عدم تلبية الحاجة إلى تنظيم الأسرة في حياة ٢١٤ مليون امرأة في البلدان النامية. ويتبين عدم تلبية تلك الحاجة بدرجة أكبر في المناطق الريفية مقارنةً بالمناطق الحضرية، وفقاً للبيانات المتاحة لنحو ٧٧ بلداً^(٣٥). وفي بعض الحالات، تساعد التطبيقات المتعددة لاستخدام التقنيات المتنقلة في مجال الصحة، من قبيل التطبيقات التي تدعم الرعاية قبل الولادة، على زيادة إمكانية حصول النساء والفتيات الريفيات على المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وتُنشر عيادات الهواتف النقالة واستشارات التطبيب عن بعد في بعض البلدان للوصول إلى النساء والفتيات الريفيات، وتُنشر منصات التعلم النقالة لتدريب الأخصائيين والمهنيين الصحيين في المواضيع ذات الصلة^(٣٦). وتحتاج النساء والفتيات الريفيات إلى أن تتاح لهن الموارد والفرصة لإدارة صحتهم الجنسية والإنجابية وممارسة حقوقهن

(٣٣) UN-Women, *Progress of the World's Women 2015–2016*.

(٣٤) Joanna Esteves Mills and Oliver Cumming, "The impact of water, sanitation and hygiene on key health and social outcomes: review of evidence" (UNICEF, 2016).

(٣٥) WHO family planning/contraception fact sheet 2017. متاحة على www.who.int/mediacentre/factsheets/fs351/en/ وتحليل هيئة الأمم المتحدة للمرأة للبيانات المستمدة من برنامج الاستقصاءات الديمغرافية والصحية "STATcompiler".

(٣٦) Broadband Commission for Sustainable Development, "Working Group on Education".

الإنجابية، مع الحصول على الدعم بعدد من الطرق، بما في ذلك من خلال التثقيف الجنسي الشامل. وبخلاف ذلك سيكتفون في وضع غير مؤات للغاية عندما يتعلق الأمر بالحصول على التعليم، وكسب العيش، والتمتع بحياة صحية ومنتجة^(٣٧).

سابعاً - توفير التعليم الجيد للفتيات والنساء الريفيات

٤٠ - يظل إعمال حق النساء والفتيات الريفيات في الحصول على تعليم جيد بتكلفة معقولة ودون عناء طوال دورة الحياة في صميم إنجاز الهدف ٤. وعلى الرغم من المكاسب المحرزة في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس الابتدائية في البلدان النامية، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للوصول إلى توفير التعليم الابتدائي الكامل للجميع، لا سيما في المناطق الريفية. ويقابل هذا التقدم المحرز نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المدارس استمرار وجود التمييز والقوالب النمطية على أساس نوع الجنس في الكتب المدرسية والمناهج الدراسية وطرق التدريس وسبل الوصول إلى البنى التحتية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والممارسات والسلوكيات داخل المرافق التعليمية وخارجها، وجميعها تبني على أن تكون أكثر بروزاً في المناطق الريفية. كما أن أوجه عدم المساواة وأشكال التمييز المتعددة والمتداخلة التي تعاني منها النساء والفتيات الريفيات تعرضن لغبن شديد في مجالات التعليم المدرسي ومحو الأمية وتعليم الكبار. والفقر والموقع هما العاملان اللذان يحددان إمكانية ذهاب الفتيات إلى المدرسة، وأشد الفتيات فقراً في المناطق الريفية هن الأكثر عرضة للإقصاء من المدرسة. ومما يبعث على القلق فيما يتعلق بالفتيات الريفيات استمرار عدم وجود مدرسين مؤهلين على نطاق واسع في المناطق الريفية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بإعداد المدرسات وتوظيفهن واستبقائهن (انظر A/72/207).

٤١ - وقد تساعد كفاءة إمكانية وصول النساء والفتيات الريفيات إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على توفير المهارات والمعلومات والمعارف التي يحتاجن إليها بشدة لأسباب معيشتهم ورفاههن وقدرتهن على الصمود. ومع أن التكنولوجيات المتنقلة أصبحت أكثر انتشاراً، فإن الفجوة الرقمية لا تزال قائمة على أساس نوع الجنس: معظم الـ ٣,٩ بلايين شخص غير المتصلين بالإنترنت يعيش في المناطق الريفية وهم أشد فقراً وأقل تعليماً وهم عموماً من النساء والفتيات. وتشكل تكلفة امتلاك واستخدام الهاتف المحمول عائقاً كبيراً، لا سيما بالنسبة للنساء في المناطق الريفية في جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلى الرغم من أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض التعلم ينتشر في المدارس في جميع أنحاء العالم، قد يكون من الصعب للغاية ردم الفجوة الرقمية في حالة فرص التعلم باستخدام الأجهزة النقالة المتاحة للفتيات الريفيات الفقيرات. ويفتقر العديد من المدارس في المناطق الريفية إلى الكهرباء والحواشيب، ومن المرجح أن يكون الوضع أسوأ فيما يتعلق بقدرة الفتيات الريفيات على الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خارج المدرسة في الأسر المعيشية الفقيرة التي لا تملك لا كهرباء ولا حاسوباً. وقد تكون الهواتف المحمولة بديلاً أكثر يسراً، ولكن الأدلة ليست واضحة حتى الآن بشأن الفعالية النسبية لتلك الأجهزة في دعم التعلم والحد من التفاوتات الجنسانية في التعليم الابتدائي والثانوي^(٣٨).

(٣٧) Development Assistance Committee Network on Gender Equality, "Women's economic empowerment" (٣٧)
(OECD, 2012).

(٣٨) UNESCO, *Global Education Monitoring Report 2016: Gender Review* (Paris, 2016) (٣٨)

٤٢ - وعادة ما تكون الشابات الريفيات الفقيرات أقل معرفة بالقراءة والكتابة بكثير من المتوسط الريفي. وفي معظم البلدان التي تتوفر عنها بيانات، فإن أقل من نصف النساء الريفيات الفقيرات تتوفر لديهن المهارات الأساسية للإلمام بالقراءة والكتابة. وتنطوي التكنولوجيات المحمولة على إمكانية تعزيز محو الأمية، ولكن يجب التصدي لتحديات متعددة من أجل مشاركة المرأة الريفية في التعلم بالهواتف المحمولة. ويمكن أن تتسبب تكلفة الاتصال الإلكتروني وتعقيده في المناطق الريفية النائية في إعاقة الاستفادة من الهواتف المحمولة، ولكن التشارك في الهواتف المحمولة يمكن أن يقلل من التكاليف ويزيد من التعلم التعاوني. وتمثل المصاعب الأكبر في المعايير والممارسات الجنسانية التمييزية التي تحد من استخدام المرأة للهواتف المحمولة من أجل التعلم. وقد يكون من المفيد إشراك الرجال والمجتمع المحلي برمته وجعل محتوى محو الأمية بالهواتف المحمولة مناسباً لمجتمعات المتعلمين وأسباب معيشتهم باللغات المحلية^(٣٩). وهناك حاجة إلى تخصيص استثمارات أكبر وأكثر انتظاماً من أجل تحقيق تعميم التعليم الابتدائي والثانوي المجاني للجميع، وتوفير مرافق تعليمية مع مدرسين مؤهلين على جميع المستويات في المناطق الريفية.

ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

٤٣ - تتسم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات وتعزيز حقوقهن الإنسانية بالأهمية الأساسية لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بشكل كامل وفعال وسريع. ويتسم بالأهمية الأساسية كذلك أعمال حقوق النساء والفتيات الريفيات في التمتع بمستوى معيشي لائق، وفي حياة خالية من العنف والممارسات الضارة، وفي الحصول على الأراضي والأصول المنتجة، والأمن الغذائي والتغذية، والعمل اللائق، والتعليم، والصحة، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ويتعين أيضاً تجديد الالتزامات وتحسين السياسات وتنفيذها بصرامة، وزيادة التمويل من جميع المصادر، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، لكي لا تُترك أي امرأة أو فتاة ريفية خلف الركب.

٤٤ - وينبغي أن تبذل جميع الجهات صاحبة المصلحة جهوداً لدعم أسباب معيشة النساء والفتيات الريفيات ورفاههن وقدرتهن على الصمود، وإزالة الحواجز الهيكلية والقوانين التمييزية والأعراف الجنسانية لتمكين النساء والفتيات الريفيات من التصدي للتحديات واغتنام فرص التغيير. وينبغي أن تعزز السياسات والبرامج الإنتاج المستدام لصاحبات الحيازات الصغيرة من النساء والفتيات الريفيات، وكذلك العمل اللائق في المزارع وخارجها، وإمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية. وينبغي الاعتراف بعملهن غير مدفوع الأجر واحتسابه، وتقليص حجم أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر وإعادة توزيعها من خلال توفير البنى التحتية والخدمات. ويتعين دعم حقوق النساء والفتيات الريفيات في ضمان حياة الأراضي والأمن الغذائي والتغذية وحمايتها من الصدمات والضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويجب القضاء على العنف والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات الريفيات. ويتعين تعزيز توفير خدمات المياه والصرف الصحي المدارة بطريقة مأمونة، وخدمات التعليم والرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وينبغي الوفاء بوعده توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(٣٩) المرجع نفسه؛ و Carolina Belalcázar, *Mobile Phones & Literacy: Empowerment in Women's Hands* (Paris, UNESCO, 2015).

وتكنولوجيات الطاقة المستدامة، بما في ذلك من خلال نقل التكنولوجيا المناسبة. ويتسم دعم منظمات المجتمع المدني للنساء الريفيات ومؤسساتهن وتعاونياتهن بالأهمية الحاسمة في إعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات الريفيات وتمكينهن ومشاركتهن الفعالة في المناقشات العامة والعمليات السياسية.

٤٥ - ولتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات وما هن من حقوق الإنسان، قد ترغب لجنة وضع المرأة في حث الحكومات وسائر أصحاب المصلحة على اتخاذ الإجراءات المبينة أدناه.

تعزيز الأطر المعيارية والقانونية وإلغاء القوانين والسياسات التي تميز ضد النساء والفتيات الريفيات

(أ) اتخاذ إجراءات بشأن التعهدات والالتزامات القائمة فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات وتمتعهن الكامل بجميع حقوقهن الإنسانية، تشكل إطاراً متكاملًا لا يترك أي امرأة أو فتاة ريفية خلف الركب؛

(ب) تعزيز وإنفاذ القوانين والسياسات والأنظمة التي تحظر التمييز ضد النساء والفتيات الريفيات؛ وتنفيذ تدابير هادفة للتصدي لأوجه عدم المساواة والتهميش المتعددة والمتداخلة التي يواجهنها كشابات وفتيات، ومسنات، ومعيلات للأسر، ونساء من الشعوب الأصلية، ومصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذوات إعاقة، ومهاجرات، ولاجئات، ومشردات داخليا؛ وتعزيز سياسات التنمية الريفية المراعية للمنظور الجنساني؛

(ج) تسريع الجهود الرامية إلى منع جميع أشكال العنف والممارسات الضارة التي تستهدف النساء والفتيات الريفيات والقضاء عليها، من قبيل عنف العشير والعنف العائلي والعنف الجنسي، إضافة إلى زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛

(د) إجراء إصلاحات تشريعية وإدارية لحماية وتعزيز حق النساء والفتيات الريفيات في الأراضي وضمان حيازة الأراضي وكفالة تكافؤ فرص حصولهن على الموارد والأصول الإنتاجية والأشكال الأخرى من الممتلكات والميراث والموارد الطبيعية والخدمات المالية والتكنولوجيا والسيطرة عليها؛

(هـ) كفالة المشاركة والقيادة الكاملتين للنساء والفتيات الريفيات على قدم المساواة مع الرجل في التنمية والحوكمة الريفيين، بما في ذلك في صنع القرار على جميع المستويات، وتعزيز التنسيق بين الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين والمؤسسات الحكومية الأخرى والتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛

(و) تعزيز إمكانية لجوء النساء والفتيات الريفيات إلى القضاء وسبل الانتصاف القانوني والدعم القانوني؛

تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تمكين النساء والفتيات الريفيات

(ز) انتهاج سياسات الاقتصاد الكلي التي تدعم الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة والأمن الغذائي والتغذية للنساء والفتيات الريفيات ومجتمعاتهن المحلية عن طريق التخفيف من الأثر السلبي لقواعد الاستثمار والتجارة الدولية؛

(ح) وضع سياسات اقتصادية واجتماعية للقضاء على الفقر في الريف ودعم العمل اللائق للمرأة الريفية وضمان الدخل، والإنتاج الزراعي القادر على التكيف مع المناخ، والأمن الغذائي والتغذية؛

(ط) وضع وتنفيذ سياسات مالية تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات من خلال الاستثمار في البنى التحتية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة المستدامة، والنقل المستدام، وخدمات المياه والصرف الصحي المدارة بطريقة آمنة) والخدمات (الرعاية، والتعليم، والصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، ومنع العنف ضد المرأة والتصدي له)؛

(ي) إعادة ترتيب أولويات النفقات المالية لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل جميع النساء والفتيات الريفيات ووضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية لكفالة حصول الجميع على الحماية الاجتماعية؛

(ك) كفالة الحق في العمل والحقوق في مكان العمل لجميع النساء الريفيات في الاقتصادات غير الرسمية والرسمية، وتمتع جميع العاملات الريفيات بالحماية على قدم المساواة مع غيرهن بمعايير العمل الدولية وقوانين العمل الوطنية؛

(ل) تنفيذ وإنفاذ القوانين والأنظمة التي تدعم مبدأ المساواة في الأجر عن العمل المتساوي في القيمة في الوظائف الزراعية وغير الزراعية في المناطق الريفية؛

(م) القضاء على السياسات والممارسات التي تتغاضى عن العمل القسري والعمالة المتجر بما وتشغيل الأطفال في المناطق الريفية؛

(ن) اتخاذ تدابير هادفة للاعتراف بالعمل غير مدفوع الأجر الذي تؤديه النساء والفتيات الريفيات وقياسه، وتخفيض وإعادة توزيع نصيبهن الجائر من أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر من خلال التقاسم المتكافئ للمسؤوليات مع الرجال والفتيات الريفيات وتوفير البنى التحتية (الطاقة المستدامة، والنقل المستدام، وخدمات المياه والصرف الصحي المدارة بطريقة مأمونة) والتكنولوجيا والخدمات العامة (توفير مرافق لرعاية الأطفال ومرافق لرعاية المعالين الآخرين تكون جيدة وفي المتناول)؛

(س) قياس قيمة الأعمال غير مدفوعة الأجر التي تؤديها النساء والفتيات الريفيات، بما في ذلك أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر، بشكل منهجي في حساب الناتج المحلي الإجمالي وفي صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛

(ع) تيسير دخول المرأة الريفية، لا سيما الشابات، إلى القوة العاملة عن طريق تحسين مهارتهن، بما في ذلك محو أميتهن المالية والرقمية؛

(ف) زيادة حصة التجارة والمشتريات من مؤسسات وتعاونيات النساء الريفيات، وتعزيز إمكانية وصولهن إلى الأسواق المحلية والوطنية والدولية؛

(ص) تعزيز قدرة النساء والفتيات الريفيات على مجابهة الصدمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والنزاعات والأزمات الإنسانية، عن طريق توفير ما يلزم من البنى التحتية والخدمات والعمل اللائق والحماية الاجتماعية؛

(ق) بناء قدرة النساء والفتيات الريفيات على مجابهة تغير المناخ والتدهور البيئي (إزالة الغابات والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي الزراعي) عن طريق تعزيز إمكانية الحصول على التمويل، والطاقة المستدامة وغيرها من التكنولوجيات، والمعلومات والحماية الاجتماعية؛

(ر) زيادة الاستثمارات المالية في مرافق الرعاية الصحية الجيدة والميسورة التكلفة التي يسهل الوصول إليها وخدمات الدعم للنساء والفتيات الريفيات؛ واتخاذ التدابير اللازمة لخفض معدلات الوفيات النفاسية في المناطق الريفية، وزيادة إمكانية حصول المرأة الريفية على الرعاية الجيدة قبل الولادة وأثناءها وبعدها؛ وتوفير التثقيف الجنسي الشامل؛

(ش) كفالة حصول جميع النساء والفتيات الريفيات على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى حقوقهن الإنجابية، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية لتنظيم الأسرة، وإعمال حقهن في السيطرة على المسائل المتصلة بجسدهن الجنسية واتخاذ قرارات بشأنها بحرية ومسؤولية دون التعرض للإكراه والتمييز والعنف؛

(ت) تعزيز الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاج المصابين به ورعايتهم في المناطق الريفية، بما يشمل توفير الخدمات الصحية والاجتماعية للنساء والفتيات الريفيات؛

(ث) القضاء على التفاوتات الجنسانية في التعليم وكفالة المشاركة الكاملة للنساء والفتيات الريفيات على قدم المساواة مع غيرهن في التعليم الجيد (الابتدائي والثانوي والمهني والتقني) وإكماله، وتوسيع نطاق التعلم بالأجهزة المحمولة المدعوم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب في مجال محو الأمية، وتوفير البنى التحتية الجيدة للمدارس والمدارسين الأكفاء في المناطق الريفية؛

(خ) زيادة قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة على جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن وتحليلها ونشرها وإنتاج إحصاءات عن نوع الجنس من أجل دعم السياسات والإجراءات ذات الصلة بالنساء والفتيات الريفيات ورصد وتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

تعزيز الصوت الجماعي للنساء والفتيات الريفيات ومشاركتهن في القيادة وصنع القرار

(ذ) كفالة مشاركة النساء والفتيات الريفيات ومنظماتهن بصورة كاملة ونشطة في القرارات والسياسات والمؤسسات التي تؤثر في أسباب معيشتهم ورفاههن وقدرتهن على الصمود؛

(ض) حماية الحق في حرية تكوين الجمعيات والحق في التفاوض الجماعي من أجل تمكين العاملات الريفيات، بمن فيهن العاملات غير الرسميات والمهاجرات، من تنظيم أنفسهن والانضمام إلى النقابات والمشاركة في صنع القرارات الاقتصادية ووضع السياسات؛

(ظ) دعم النساء الريفيات في المشاركة الفعالة واتخاذ القرارات والقيادة في المؤسسات النسائية ومنظمات المزارعين وتعاونيات المنتجين ومنظمات المجتمع المدني الأخرى؛

(غ) توفير الفرص للفتيات والشابات الريفيات لتكوين منظماتهن الخاصة لممارسة حقهن في التعبير عن آرائهن والنشاط والاضطلاع بأدوار قيادية؛

٤٦ - وقد ترغب اللجنة في أن تدعو منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، إلى العمل على نحو تعاوني لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ وقياس ورصد التوصيات السالفة الذكر على جميع المستويات.